

















[illegible][illegible]



[illegible][illegible]







عن تلك الموكل وأما على القول بأن الإجازة نافذة فينبطل عقد الفضولي بعقد الوكيل قبل الإجازة فلا اثر  
للإجازة بعده أما لو أجاز الموكل قبل فعل الوكيل بطلت الوكالة فلا يقع من الوكيل العقد بعد الإجازة  
فتم وقد تحقق متعلق الوكالة بخرم الوكيل فينبطل به فليزوم من تحقق التوكيل وعدم تحقق الوكالة  
وانتفاؤها باعتبار حصول متعلقها كما لو وكل أحد المباحين الآخر وغيره في الالتزام بالبيع و  
اسقاط الخيار فانه بسقط بخرم ذلك فلا يتحقق الوكالة لذلك الوكيل على الرضا بالبيع ولا فرق  
في بطلانها بالخرم وبفعل متعلقها بين علم الوكيل بذلك وعدمه كالموكل ونحوه لا كالغزل وكان يتطل  
الوكالة بفعل الوكيل ما وكل فيه وبفعل الاجنبي له حيث يقع فعله منه وكل يتطل بطله من الله تعالى  
او من ادعى وبفعل الوكيل والاجنبي ما ينافيها فلا وجه للاختصاص على فعل الموكل متعلق الوكالة او متعلق  
والوكالة الوكالة اما في البيع والشراء وعلى التقديرين اما بعين الموكل المثل او بغيره وكيف  
كان اما بريد في البيع والشراء عن مثل المثل او ما عني له او ينقص فان زيد له ان يدعما حمله في البيع  
يجوز البيع ويبيع بما عني له لكن يجوز بيعه بالثابت ان لم يتم قرينة على خلافه كما ياتي ولا يجوز البيع بانقص مما  
عني له وان ساوى مثل المثل او زاد عليه وان اطلق في البيع وجب عليه البيع بالثابت عن مثل المثل مع  
البذل اتفاقا ولا يجب طلب الثابت عنه والبيع فيه بل يجوز البيع بمثل المثل مع وجود البذل لا زيد ولا  
يجوز البيع بانقص عن مثل المثل وفي الشراء مع تعيين الثمن يجوز الشراء بانقص منه لا بزيادة لكن لا يجب  
ولن يذل الثمن الا ان يقوم قرينة على خصوص الشراء بما عني فلا يجوز بانقص ومع طمحين الشراء الثمن  
المثل لا بزيادة ويجب بانقص مع البذل اتفاقا ولا يجب طلبه ان تناولت وكالة له اي تناولت الوكالة  
لبيع بالخيار لنفسه ويحتمل ان يرد تناوله لنفسه وفيه ان الوكالة في جعل الخيار لنفسه يستلزم جواز بيع  
له ولا يتوقف على اذن جديد اذ لو توقف على الاذن لم يكن الخيار للوكيل بل للموكل فتم يقتضيه ثمن  
المثل حال الاموال ان كان في جانب البيع صحيح اما ان كان في جانب الثمن فلا لان التمسك في الشراء  
انفع من الحال واعبط الله الا ان يستلزم ذلك زيادة من التمسك على الحال او بما في عدم التمكن منه  
عند الحمول ففضولي انما يكون فضوليا لو فعل ما لا يشمل الاذن صريحا ولا في فلو عين مئالا  
للشراء فباع بانقص وعين مئالا للبيع فباع بزيادة لا يكون فضوليا بل داخل في الوكالة بطريق آخر  
وفي الحقيقة ليس هذا محالنا الاستنباط فيها اجمع المراد الاستنباط في التمسك والفصل والتمسك والاستنباط

في المثل

في فعل الوكيل ومسح اعطافه بتمسك الموكل لا يعد توكيلا حقيقيا ان ارد ان ليس توكيلا في جميع موا  
الوضوح حتى التمسك او في الغسل أعضاء الوكيل فحسن وان ارد ان ليس توكيلا اخص فم اذ لا يرد بالوكالة سوى  
الاستنباط في التقريف وهو هنا حاصله واتما ذكره من ان صحة استنباط المجنون يقتضي عدم كونه وكالة فيجوز  
انه لا مانع من توكيل المجنون فاما لا يعتد فيه بالبلوغ والعقل كحل شي ونحوه وسياق في كتاب الجعالة  
انه يصلح من القبي العمل بعمل وان في المجنون وجهان فلا بد من كمال المتعاقدين لا بد من بقاءه بما عني  
فيه البلوغ والعقل من التقريف اما غير كمال التماسك فلا دليل على عدم صحته وكالاتها فيه فتم اوفي الحجج  
المندوب عطف على ابيه من المندوب اي كصلوة الطواف في الحج المندوب وليس عطف على قوله فيها كما  
وقع في بعض الحاشي فانه هو الذي ليس كلام هنا في الاستنباط في الحج بل في الصلوة المندوبة وان جوب  
اي بالشروع في الحج والتلبس باجرامه او بالاجازة كصلوة الزيادة هذا مع الاستنباط في اصل الزيادة  
طافا لتستنبط الاستنباط في صلواتها اما مع الاستنباط في صلواتها خاصة مع مباشرة نفسها بنفسه للزيادة  
فشكل وكلامه في قوله كصلوة الطواف المندوب فانه مع الاستنباط في اصل الطواف لا اشكال في  
استنباطها الاستنباط في صلوة اما في الاستنباط في صلوة خاصة مع مباشرة الطواف فاشكال والجماع  
مطلقة في الموضوعين من كمال المتعاقدين به ويشترط في الوكيل التعيين فلو قلنا ذلك كل من فعل ذلك او  
لاحد شخصين او اشخاص بطلت كصلوات الاطلاق الى التعيين فتم فيما ليس له مباشرة اطلاق  
يشمل المثل والرد ونحوها من سبابا سبابا كونه المحذور في الجملة قبل المحذور لا الوكيل فان المحذور قد يكون  
معه من جميع الوجوه في الاموال وغيرها مع اذن الولي وعلمه كما في العتي والمجنون وقد يقتضيه بالمال  
في التمسك والمفلس ومع ذلك يختص المحذور فيها بصورة عدم اذن الولي والغرماء في التقريف ويصح معه  
لكن المحذور في المفلس اقل من محذور التمسك اذ محذور خاص بما له حال التمسك ويجوز له التمسك في الذمة ولو يردون اذن  
الغرماء وبعده يتعلو به المحرر والمفلس ليس له الشراء في الذمة الا باذن الولي والمماول يجوز عليه مضمون الامع  
اذن الولي في الطلاق ونحوه فيجوز بغيره فظ ان المحرر على النوا مختلفة والمحرر على المردا المظنر كما يحجر على الصبي  
او المفلس والتسفيه فتم ومن سبابا المحرر من الموثق فانه محرر وعند جماعة عن التقريفات المجردة الزيادة عن  
الثالث المقتضى بالورثة فلا يقع التوكيل فيها بل لا يقع لاحد محذور ولا مريض التوكيل في الوصية بغير الثالث لان محذور  
فيما عني عليه اي في نوعه وهو الاموال لا في شخصه وهو في الامع الاذن من جهة الاستنباط منه انه يجوز



لو كبل الوكيل بقول الوكيل ان المالك امره بتوكيله او بغيره قولك وكبل  
فلان وكذا او بغيره قولك وكبل فيه او تصرف فيه مع علمه بان المالك الغريم وان لم يكن الوكيل ثقة وفيه قائل وكيف  
للمالك انكاه بعد التصرف والارادة بالتصديق حتى يثبت اذ نفيتم مع علم الموكل به ولا يفتى عليه بل لا بد من علم  
الوكيل بعلم الموكل به ليحقق اذن الحق له وقس على ذلك الكلام في قوله مع علم الموكل بتدبيره فلا بد من علم  
الوكيل بعلمه به ايضا وان اطلقوا اى اطلق الموكل مع تصريح الوكيل به في الوكالة كما بداه عليه قوله او بغيره الوكيل  
او لم مع اطلاق الموكل لواط الوكيل على القول بغيره فيكون الوكيل له وكبل عنه او عن الموكل او عنهما فيجوز لكل  
عزله او جبره وانما هذا ان وكيل عن الوكيل للتبادر عرفا كما لا يخفى ولا يتخلل الوكالة وتبطل بان تداد الموكل  
خطيا بارادته للوكيل ولا الذي على السلم اه لا فرق في ذلك بين الانشاء ولا سدا معكما بتطل الوكالة مع  
كفر الوكيل ابتداء واسلام الموكل عليه كل اوارث الوكيل بعد الوكالة مع اسلامه فتبطل اذ نفي السبل وان  
العله وكذا تبطل لو كان كافرا ثم اسلم الموكل عليه خاصة او مع الموكل فالأقوى ثبوت المالك قد مر في كتابنا  
ضعفه لان جعل فرع الوكالة في صحة التصرف ولا يبقا للفرع بدون اصله كالتخلع على المالك فان ثبوت المالك  
دون السرقة غير معقول وانما ثبوت المالك دون السرقة فقد سبق وجهه فتم ولا يقصد في الغريم اه لا  
الوكالة به بمعنى انه لا يثبت عليه آثارها من برائة الغريم بالتدفع الى الوكيل بغيره عنها كان الحق او دينا ولا فائدة  
وجوب دفع الدين على قولك ان الدفع من منزل فان لم يقر الموكل بالوكالة اخذ المالك من الغريم فصدق عدم  
بثوبها بغير تصديق الغريم اجماعا وبالجملة الذين من حيث انه دين لا يثبت بغير تصديق الغريم ووجوب الدفع  
لو سلم امره ليس من حيث انه دين ومن ذلك بظننا قولك ان هذا اذا كان الى قوله اما لو كان دينا اه  
فانه يشعر بان عدم بثوبها بالتصديق خاص بالعين مع انه ليس كاجماعا حتى عند التمسك بتصريح بعض الغريم بالدين  
لو انك المالك الوكالة وحلف والمقصود من عدم بثوبها عدم ثبوت آثارها عليه وهذا لا خلاف فيه فتم  
ولو لم يصدقه الغريم في الوكالة فادعى الوكيل عليه العلم بما اظلم منه الوكيل الحلف على عدم علمه بوكالته ففي  
توقيع العين عليه اشكال فان قيل بالتزليم باداء الحق مع تصديق توجبه عليه العين ولا فلا كما هو قاعده العين  
في اخذ حق منه لغيره احترازه عما لو ادعى الوكالة في دفع حق الى الغريم بخلافه من الموكل فاعا فانه يثبت  
الوكالة فيها باقراره فتم لانه اقرار في حق نفسه خاصة هذا ممنوع لان الغريم انما اقر بوكالته الذي  
لها وهو اقرار في حق الغير لان معناه انك وكبل فلان في قبض حقه وانته وكلت فيه والى اربع من غير التدفع

الملك وهو عين الاقرار على الغير بالوكالة فان قيل وان كان ذلك اقرارا على الغير من تلك الجهة الا انه اقرار على نفسه  
من حيث الاعتراف بلزومه له ووجوب دفعه اليه حتى يكون دينا لانه ان لم يرض المالك به كان الحق في ذمة الغريم  
بلا ضرر على المالك كما صرح به الشافعي قلنا لم يقر في الغريم بلزوم الدفع وانما اقراره بالوكالة وهو لا يستلزم الاعتدال  
بوجوب الدفع اذ لا يجوز له بعد الاقرار بالوكالة للاشباع من دفع الحق حتى يثبت وكالة مدعيها في ظاهري  
هذا من انك المالك لها فيلزم الضرر على الغريم بدفع الدين نائفا الى المالك مع تلف ما دفعه الى الوكيل بغيره  
فقط ان الغريم لم يقر بلزوم الدفع لاصحها ولا التزاما ولزوم الدفع عليه والتزامه به شرعا من حيث الاقرار بالوكالة  
ثم ولو سلم لا يقتضي الاقرار بلزوم الدفع لان ذلك حكم شرعي لا يتعلق باقراره به ولو سلم انه اعترف بلزوم  
الدفع فهو لا يؤثر في وجوب الدفع شرعا وانما وجوبه امر شرعي تابع للتدليل الشرعي ولا يجب تجزؤ اقراره  
لانه قد ادعى حق الغريم الى من يدعى الوكالة وهو اقرار في حق الغير وهو غير ممنوع والحكم بوجوب الدفع لا اقرار  
بوجوب مدفع بانه لا يثبت به الحكم الشرعي واقراره ليس ما ضا في حق الغريم انه معلوم ان الغريم لم يقر بوجوب  
دفع شيء من مال نفسه الى الوكيل حتى يقال انه اقرار في حق نفسه وانما اقر بلزوم دفع ما في ذمته من الدين  
ليمر وهو عين الاقرار في حق الغير كما لا يخفى وقوله اذ الحق لا يتعين اه لا يصلح وجهه لكونه اقرارا في حق نفسه  
مهما وانما يقتضي ذهابه من ماله وعدم ثبوت الدين به لو انكر المالك الوكالة ولم يجبرها لاعترا فبلزوم  
له بغيره منع فلا لانه انما اعترف بالوكالة وهو اقرار بلزوم الدفع ولا يستلزمه ومن ثم اقراره بالدين  
بالدين لا يوجب الاقرار بالاداء لانما كان اعتبارا اذ ثبوت ادائه على الاداء يجوز تأجيل الاداء ولا يجب الدفع حتى  
يوجد بثلثه ويشهد فكذا هنا يجوز عدم الدفع الى الوكيل بغيره لاجل عدم ثبوت وكالة في ظاهري من انكاه  
المالك الوكيل فيلزم الضرر على الغريم بما الغريم وهو منفعة بالدين والرواية لا فرق في ذلك بين العين والدين  
لاشتمال الضرر بينهما غاية الامر دخول الضرر في الاول على المالك والغريم معا وفي الثاني على الغريم وحده  
ولا اقرار في حق الغريم مشترك بينهما كما عرفت والقول بان الاقرار في الاول على الغير وفي الثاني على نفسه مدفع  
بان الغريم انما يدفع المالك عن الموكل لا من مال نفسه ولا اقرارا متعلقا بالدفع لانه المالك لا من مال الغريم  
كما لا يخفى على انقول لزوم دفع الدين امر شرعي انما يثبت بالشرع دون اقراره فاعترف بلزوم الدفع  
للو سلم وقوعه لا اثر له شرعا لانه امر شرعي لا يؤثر فيه اعتراؤه المقر فان كذبه فالقول قوله مع منبه وقا  
بلا حجة الى العين حيث تكون العين باقية يمكن اخذها من يد الوكيل بلا عيب نعم مع التلف والعيب او على



















































بطلان الادعاء... في الواقع... لا يجوز... في الواقع... لا يجوز... في الواقع... لا يجوز...

في الواقع...

في الواقع... لا يجوز... في الواقع... لا يجوز... في الواقع... لا يجوز... في الواقع... لا يجوز...



بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

127











اسماء بنت عبد مناف

[illegible][illegible]















[illegible][illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, covering the entire page. The text is dense and appears to be a continuous narrative or a collection of verses. The script is highly stylized and difficult to decipher without specialized knowledge of the language.























لا غير قوله يومئذ علقه بما قيد ويزعم غير ذلك عزمت ان اقول فيه قد قيل في قوله و  
 في قوله الما واصل بيان احوال المومنين في يومئذ الما واصل بيان احوال المومنين في يومئذ  
 الما واصل بيان احوال المومنين في يومئذ الما واصل بيان احوال المومنين في يومئذ

مستحق انقوم بشکر و تعظیم بنده حق تعالی در حق تعالی است که این عمل را فرموده و چون در جوار خود

بنیان مستحق فعل و موقوف به شکر و تعظیم بنده حق تعالی است که این عمل را فرموده و چون در جوار خود































[illegible]

10023

[illegible]



















































هنا الخنجرية على النفر من نام الزيل على الجبل وديورن الكوكب الذي هو في سلسلة جبلية وهو حجة كادش واليه جارية قبي المصطفى البابا فريش في مقام من الدرة  
وعلم الزور على ان انا وجدنا في مختلف تجزئته وان هذا هو العرف في وقتي الواقعة في هذا الزمان على كرم الكاش ان ثوبه ولقد انما هو

[illegible]

في قوله وقد كنت اذ لم ير في الاطيان فكنتم منهم وانما كانت الخلق في الامانة لان في الاطيان اهل البيت عليهم السلام ومن في الاطيان اهل البيت عليهم السلام ومن في الاطيان اهل البيت عليهم السلام

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية في كتابه العزيز







في قيام الذات نحو من القيام كالصمود مثلا الا ان هذا القيام لم يلا حقا في وضعها  
اسم ومن هذا وجه حمل المصادر من الذات لا بطريق المباينة فيكون حمل هو هو  
مشتقات على ذات وانما حمل المتعارف السمي يذكي هو وليس ذلك الا من جهة ما  
ذكر في بيان الفرق بين الذات والشيء في المشتق من وجود الذات وعنوانها وما بها  
الاشياء من اختلاف في مفهوم الذات فانه قد يشار بها في الذات في الوجود وما به  
وغيره من مفهوم الذات في الوجود والذات لا يشار بها في الوجود في الوجود  
وقد اورد الامور في موضوع من القيام وان اختلفت في حقيقة وعنوانها بحسب  
انفهوم حتى يقع حمل والذات من حمل هو هو ليس سابقا في الوجود من الذات  
لأن الحمل بان يكون مأخوذا في معناه حتى يكون معنى ثابتا لا يغير ولا يبدل  
المتقدم من أخذ الذات في فهم المشتق النابع عن الحمل لا المأخوذ منه الحمل الذي يكون  
صحة قيام المحمول بالموضوع وكونه واجدا لله في مجال حمل هو هو الذي يكون  
فيه مجرد التقابل لا اعتبارا من مع انحاء الموضوع والحمل حقيقة وهذا الذي يكون  
بأنه بالنسبة الى الارتفاع اي فان الذات خارجة عن مفهومها اسم ولا يشار بها  
في اخرى في غير الاسماء الموضوعية للذات اي لا اعلام من الجوامد كالانسان والحيوان  
والرجل والاراء ونحوها فان الموضوع له في جميعها نفس عنوانات الذات ووجودها  
لا ذات من حيث هي ولا هي باعتبار عنوان ومن هنا يكون حملها على الذات  
الحمل المتعارف ويوضع ذلك ان الامر في وضع غير المصادر من الاسماء لا يشار بها  
في الارتفاع للاحاطة الواقع نفس الذات ويوضع اللفظ له حيث لا يلاحظ في وضعه  
اي اعتبارا من مجردة عن جميع عنوانات وهذا لا يكون الا في الاعلام كزيد وعمر  
وملا وانما من يشار به في التسمية ما يقتل لا اعتبارا من في الوضع فانها بعد  
تسمية وانوع فانها ان يلاحظ وجهان من وجود الذات وعنوانها من عنوانها  
المتكثرة ويوضع اللفظ له لرفع الحاجة عند ارادة تعريف الذات والاشارة اليها بوجهها  
بحسب الفرق في الارتفاع كما في غير الاعلام من الاعلام اسماء فان الموضوع له فيها  
باسمها وجود الذات وعنوانها سواء المشتقات وغيرها وان كان بينهما فرقان  
جهة اخرى وباعتبارها من المشتقات مشتقا والجامد جامدا وهي ان المبدأ في  
المشتقات امر متاصل مقدم على المشتق ويقترب المشتق بعد ملاحظة انشائه الى  
الذات وفي الجوامد امر متفرع من نفس العنوان الذي وضع اللفظ له في الارتفاع  
الانسان والحيوان والرجولية في الرجل وهكذا فانه من غير ما يمكن ان يشار  
ولا يكون الارتفاع حقيقة وهذا الاعتبار سميت جوامد وحكم بكون المشتقات  
في مثل الرجولية والانسانية ونحوها جعلها هذا بالنسبة الى غير واسات

وتعارف وانما جعلها يكون من حمل هو هو وان كان المحمول بصيغة المشتق في الله عالم  
او كادس وفرد لك من اوصاف الذات وانما لا يعبروا بقول الله عز وجل خلقنا على افعال  
الانفوس بحسب ادبها من حيث بانها على عدم صحة حمل من المصدر على الذات هذا  
وما ذكرنا في الجواب من وجه ما اشتبه في الارتفاع من جهة حمل من المصدر على الذات هذا  
مشتقة على نسبة ناقصة في تقدير كل ما في نفسه من جهة ما اشتبه من ان المشتق وان كان  
بشيء ما في الارتفاع في الذات انما هو مركب من الذات والصفة من جهة عدم وضوح  
غايته في غير وجهه عما عليه هذا ولو لا ان الذات هي في الحقيقة في المقام لزدت ان الارتفاع  
على ذلك التام ان الذات لو كانت داخلية في مفهوم المشتقات لان لا يكون التام انما  
بدرجته لتركيب مفهومه من العرض العام وهو ذات ما في الشيء وما كان قائما بالذات  
والا لكان لا يشار بها على كون التام انما في الارتفاع من ان المراد بالناطق الذي يعد  
زائلا هو النطق ليس لشيء فان الذي على ما تحته من ما يوجب ولا يصح حمل النطق كك  
انها هذا ولكن في ما يقال ان قيل ان التام انما في الارتفاع من ان المراد بالناطق الذي يعد  
واحد يكون زائلا ما في الارتفاع من جهة ما في الارتفاع من جهة ما في الارتفاع  
الارتفاع من جهة ما في الارتفاع من جهة ما في الارتفاع من جهة ما في الارتفاع  
منه خوفا من اطالة الكلام وفيما ذكرنا في كتابنا في الجواب من جهة ما في الارتفاع  
مستند القواب فيقول حجة انما هي بالذات وجود الاول الباد من ان الباد من  
من ذلك المشتق عند الاطلاق هو ذات ما ثبت له المبدأ وهو دليل الحقيقة والجواب  
منه بان ذلك حمل الذات في المفهوم وانما يفهم الذات من حيث عدم انفكاك مفهوم  
المشتق عنه على ما هو حقيقة ما في من كونه او غير الذات وعنوانها في الارتفاع  
الارتفاع حيث نفس الوصف بقول ما في ما دل على المعنى وسأجبه واسم الفاعل من تام  
به المبدأ واسم المفعول من ثناء وقع عليه ونحو ذلك وفيه اولا ان التعبير بذلك لشيء  
ايان وتعميم معنى على توجه الاوصاف بحيث يتبين عن معنى المصدر لخصيق البيان في  
نفس معنى هذا مع ان المنقول عن بعضهم في تفسير الوصف انه ما دل على المعنى من  
حيث قيامه بالذات وانما ان اجزاء الارتفاع لا يبعد به بعد قيام الارتفاع الفاعلة على  
خلاصة الثالث انه لو لم يكن الذات داخلية في مفهوم المشتقات لزم ان يكون بيان  
في غير تلك المشتق من الارتفاع مع المشتق ونحوه او جازي العامة والاشياء الاسود  
وغير ذلك ما امر به في الارتفاع من انما في الارتفاع من جهة ما في الارتفاع  
ذلك وفيه ان المشتق في الارتفاع قد امر به في الارتفاع من جهة ما في الارتفاع  
الموضوع الخارج في نفس المبدأ وفيه ان الذات من نفس المشتق عند ورسا



في نسبة المحمول الى الموضوع في الحال ولكن لا ريب في فساد هذا التوهم لان الهيئته موضوعه  
 لحد نسبة المحمول الى الموضوع وعمل اطلاقها على التلخيص في الحال فقيته ظهور الحمل في ذلك عند  
 الاطلاق لا الوضع هذا اذا كان الطرف في نحو قولك زيد ضارب غدا مثلا فقد انقضت  
 الحكمة واما اذا كان طرف المحمول في المادة العامضة عليها الهيئته بان يلاحظ الربط بعد  
 الله التقييد فلا اشكال في كون الاطلاق مبنيا على الهيئته الحقيقية على تقدير وضع الهيئة  
 بانزاع التلخيص بالبدء في حال النطق ايضا وباني الوجهان في نحو قولك زيد ضارب أمس هذا  
 وسيجيئ لذلك مزيد بيان انهم وان اردت توضيح الكلام نرايد اعلم بانهم يمانان عليه فاسمع  
 لما يلي عليك واحفظه كمال الحفظ فنقول اطلاق المشتق باعتبار حال النطق بغير  
 على وجه واحد هما ان يطلق ويراد به التلخيص بالبدء في الحال على وجه يكون الزمان مأخوذا  
 في مفهوم اللفظ على وجه الشريطة او الشرطية ولا ريب في عدم كون مراد المنادى  
 الاتفاق على كون المشتق حقيقة في حال التلخيص اذ اللفظ انتفاء القول بذلك فضلا عن  
 الاتفاق عليه لما عرفت من عدم كون الزمان مأخوذا في مفهوم الاسماء المشتقة والا  
 لم يفرق بين الاسماء والافعال لا اتفاق كلمتهم في الفرق بين الاسم والفعل باخذ الزمان  
 في مفهوم الفعل دون الاسم ثانيا ان يطلق ويراد به التلخيص بالبدء في الحال من غير اخذ  
 الزمان في مفهوم اللفظ باحد الوجهين والفرق بين الحال بذلك وحال التلخيص بقوله  
 لا يكاد يحصى لان المعبر في الثاني مجرد التلخيص بالبدء وفي الاول التلخيص لموضوع الحاصل  
 في الحال ولا يلزم من ملا خطته على هذا الوجه اخذ الزمان في المفهوم فان المدلول في  
 التلخيص الحاصل في الحال مع قطع النظر عن حصوله لك نظير ما دلل اسم جنس المنكر حيث ان موضوع  
 الماضي الحاضرة في الذهن مع قطع النظر عن حصولها في الذهن فانه موضوع للهيئة الحاضرة  
 في الذهن بل لا حظ حضورها فيه وبذلك يفرق بيني ثانيا لهما ان يراد به التلخيص بالبدء في الحال  
 على وجه يراد به المشتق مجرد التلخيص بالبدء واما في خصوص الحال من الخارج على حسب  
 الكل على الفرد ولا اشكال في كونه حقيقة على هذا الوجه ولكن لا دخل لهذا باطلاق المشتق  
 على الحال وما ذكرنا كانه يظهر ان اطلاق المشتق على الحال لم يقع موقفا للوقوف بوجه فهم  
 قد ذكر بعض المحققين من قارب عصبنا في تعليلاته على وجه اخر ليقع ذلك وهو  
 ان اطلاق المشتق باعتبار حال النطق حقيقة في الجملة فانه اما نفس الموضوع لم او شيئا  
 فيه وفيه ما لا يخفى على السائل هذا واما اطلاق المشتق باعتبار الماضي فتصويبه يصور  
 على وجه واحد هما ان يطلق ويراد به من تلخيص بالبدء في الماضي المنقضي في الحال  
 على وجه يكون الزمان مأخوذا في مفهومه على احد الوجهين المتقدمين في الاطلاق على  
 على خصوص الحال ولا ينبغي الريب في محاربه وان ذكر في محكي شرح الواقعة انه ما

في ذلك

وقع الخلاف فيه ايضا ولكن لا سند لما ذكره من كلامهم بل الظاهر خلافه ثانيا ان يطلق ويراد به من  
 تلخيص بالبدء في الماضي والصحيح غير سلبه ما كان ولا ريب في كون محال على جميع الأقوال الا  
 على القول بكون المشتق حقيقة في خصوص الماضي لا غير ثابت ويمكن اعتبار الاطلاق على  
 وجه لا يكون محاربا لغيره بان يكون بقاء الاطلاق في جملة ادعاء بقاء التلخيص وانما راجع  
 من معنى غير المبدء في التلخيص بالبدء في الحال فيكون التلخيص العقل بالثبات ان يطلق  
 ويراد به التلخيص بالبدء في الماضي ملا خطته للتسليم به من غير اخذ الزمان في مفهومه  
 ما يبنى في الوجه الثاني من الوجه المتقدم لا يخلو من غير اخذ الزمان في مفهومه  
 حلقه من الادلة ووقع الخلاف في ذلك ايضا راجعا الى محال ظاهر كذا انذارا  
 مع تقييده بالماضي كقولك زيد ضارب غدا لا من يراد به التلخيص بالبدء  
 الاشارة اليه واما اطلاقه باعتبار المستقبل فنصير ايضا على الوجه المذكور في الماضي  
 بتبديل العلة في المقام علة في الاول ولا كلام في ظاهره في محاربه من غير من الوجه  
 واصل في نقل الجاهل ثم يجمع واما الاخر فلا ينبغي الارشاد في كونه حقيقة هذا  
 وههنا قم آخر من الاطلاق مختص به ولا يوجد في الماضي وهذا اطلاق مشتق  
 على التلخيص بالبدء في المستقبل علة في الاول ولا ريب في محاربه ايضا معنى نفس الكلام  
 فيه وفي الفرق بينه وبين اطلاقه في التلخيص في المستقبل ببقاء الاول الخامس الظاهر  
 ان السلك من دويران الامر بين الحقيقة والحجاز والاشراك المعنى للاتفاق ظاهر  
 على اتحاد وضع المشتق وانما يخص التلخيص والاعم وقد ذكرنا في محله ان الأصل في مثل  
 المقام غير ما عدل شي من القولين فليس للفقهاء ان يشركوا ان السند الى ما عدم ملا  
 الخصومة حين الوضع ولا للقاتل بعد من ان السند الى ما عدم ملاية الوضع الى امر التلخيص  
 لسقوط كل منها اما الثاني في فواضع واما الاول فلا ان اما عدم ملاية الوضع فمما  
 باصالة عدم ملاية خطه العمر من الوضع وليس احدهما متقنا على كل قدر حتى ينفى  
 بالاصل هذا وقد ذكرنا حلقه من الكلام في ذلك في مسئلة الصحيح والاعم هذا بالنظر  
 الاصل القاطن واما بالنظر الى اتحاد المستفادة من الامارات فتدري بل قيل

وقع الخلاف فيه



ان مقتضاها كون الوضع القدر المشترك كونه الاغلب وقد اشتهر هذا الاصل في السنة  
 كثير من تأريخ عصرنا وقد اشيع الكلام في رده صغرى وكبرى في المسئلة السابقة وليس  
 الغالب في كل معنيين يكون بينهما جامع قريب او بعيد ان يكون لفظ مشترك بينهما معني  
 وهو امرنا هذا ولكن صرح بعض من عاصريه من الافاضل يكون مقتضى القاعدة ان  
 كون المشتق حقيقة في التلخيص وجعله من احد الوجوه على ما ذهب اليه حيث قال الاول  
 ان الاصل فيما اذا اطلق اللفظ على امرين او امور وكان بينهما جامع قريب قد استعمل فيه  
 وضع اللفظ ما تراء القدر الجامع دفعا للجازم والاشترائك الى ان قال ومن الواضح ان اطلاق  
 اللفظ في المشتق باعتبار الماضي والحال والاستقبال وصفه للمفهوم العرفي ليس  
 انتهى كلامه وانت خبير باشتباه الامر عليه هذا وقبل بان مقتضى القاعدة القول بكونه  
 حقيقة في خصوص التلخيص نظر الى ترجيح الحقيقة والجازم على الاشتراك المعنى عند اللزوم  
 هذا وهو انما كبرى واضح الضعف واما الاصل العلي فهو منطبق على القول بكونه حقيقة  
 في التلخيص في الغالب السادس من لا يرى ان المسئلة بغير التمر حيث لا تكاد ان تحصى في  
 ثمرات الوقف على الفوارق المشتقة كالظلمة والتشعل والعالم والدرج والفاخرى وغير  
 ذلك والوضعية لهم ومن كان لا يتبع في الفقه يعرف بصدق ما ذكرنا واما الاشكال فمما ذكره  
 جمع في مرة المسئلة وهو ان احد هما بقاء كراهية الوضع بالامام السجني بعد رده  
 ونزول منتهى تأنيها كراهية البول تحت الشجرة الغير المتلخصة بالتمرة مع بقاءها قبله  
 وانقضاءها بعده عنها وكذلك جبر ينطبق الاشكال الى كليهما اما الاول فلان المبدء  
 في المشتق المذكور ليس قابلا للبقاء قطعا بل هو نظير العقل في وجوده لا وجود له وبغيره  
 بعدم فاعلم ان الاصل من التلخيص والتشيع قابل للبقاء لكنه ليس من محل التراجع في شيء نعم لو  
 دل الدليل على كراهية الوضع بالامام السجني جري التراجع فيه وبالجملة التلخيص والتشيع و  
 التفرقة نظر الى تلك والملك والملكه فهل ترى شيئا من القول بقابلية بقاء الاول  
 والحق المفقود من ان التلخيص الذي هو فعل التلخيص المتعذر بوجوده فلو دل  
 الدليل على كراهية الوضع بالامام السجني علم ان المراد منه ما انقضى عنه المبدء فلا يمكن جعله  
 ثمرة لقرينة في المسئلة هذا وبمعنى ذلك من يدعي ان التمر بعد انقضاء عصرها لم يبق  
 من الاضمار كراهية الوضع بالامام السجني كما ذكره شيخنا دام ظلها والاختلاف العلماء  
 في ذلك فليس متبعا على ما تقدم من الاختلاف في معنى المشتق بل هو يعني سقي على الا  
 خلاف في نظرنا وايات ولا يلزم ان يكون مستقدا للاختلاف في الزاد من المشتق  
 في الغرض واما الثاني فلان الظاهر يعلق كراهية البول تحت الشجرة التي كانت لها اثر  
 حال البول توابع ذلك ان الشجرة المبركة قد يطلق على ما يكون بحسب نفسه مثرة اي ما يكون  
 بحسب شأنيته المثرة في مقابل ما لا يقبل بحسب لذلك كذا هو مثلا وقد يطلق على ما يكون  
 بحسب نوعه مثرة في مقابل ما لا يقبل نوعه لذلك كالحل المحلى مثلا وقد يطلق على ما يكون  
 بحسب صفة مثرة على حسب اختلاف الاسماء في القرب والبعيد وقد يطلق على ما يكون

الفصل

منها

ذات ثمره فعلا والاضمار الواردة في كراهية البول تحت الشجرة على ضربين احدهما ما يمنع  
 من البول تحت الشجرة المثرة فانها ما دل على البول تحت الشجرة التي تكون عليها ثمره وحل المطلق  
 على المقيد وان لم يكن فانما في المكروهات والمنهيات والمباحات الا ان الطبع بعد التامل في  
 الاضمار كون الشيء عن البول تحت الشجرة المثرة من جهة تفر الطباع عن اخذ الثمرة فعلى  
 القولين في المشتق لا كراهية اذا لم يكن عليها ثمره فلا معنى لجعل الفرع من ثمرات الخلاف في  
 المسئلة والله العالم اذ عرفت ما ينبغي ان يكون عليه من الامور فاعلم ان الاحوال في المسئلة  
 عديدة الاول عدم اشتراط بقاء المبدء في صدق المشتق وضعه بغيره القدر المشترك  
 بين الماضي والحال وهو المعروف بين الاصوليين وقد يعي عليه جماعة من المحققين منهم العلامة  
 في عدة من كتبه وفي شرح الواقعة للسيد صدر الدين انه المشهور بين المقولين والامام  
 مية وعن المبادئ انه يذهب الى ان المشتق بل يظهر من السيد العبدى وغيره دعوى  
 الاجماع عليه قال في شرح كلام المصنف هذه المسئلة من السائل الا ترى وهي ان لا  
 يشترط في صدق اللفظ المشتق بقاء المعنى المشتق منه وهو يذهب الى ان المشتق لا يشترط  
 على سبيل خلافا لجمهور الاشاعرة فانها اشترط البقاء ويعرى الى الرازي والبيضاوي والي  
 والحنيفة وجمهور الاشاعرة واليه ذهب اكثر افاضل من تارخ عصرنا وماض  
 تأنيها اشترط البقاء فيما يمكن بقاءه وعدمه في غيره كالمصادر السائلة الغير القادرة على  
 جماعة وعن النهاية انه يذهب الى ان المشتق حقيقة في الماضي ان كان الا  
 تصاف التمر بما يجتسم يكن الذات من المبدء سواء كان المشتق محكوما عليه او به  
 سواء طرأ الضد الوجودى ام لا اختاره الفاضل التوفى في محكي الواقعة خامسها التلخيص  
 بين المشتقات لما خذ على سبيل القدرية ولو بواسطة الظروف والمأخوذة على سبيل  
 القزوم بوضع الاول للاع والتاثير لخصوص الحال نسب الى غير واحد وما الى ذلك فاعلم  
 من تأريخ عصرنا في تعليلنا على المعالم سادسها ان المرجع في المشتقات الى ملازمة  
 ما شاء منها غير فاعلم ان هناك ضابطية في الاشتقاق بل في يد ويران الامر في كل لفظ  
 ملازم ونسب الى بعض ومن الجاهل والامدى التوفيق في المسئلة هذا ثم ان هناك بعض  
 اقوال بتخييفه امرضا من الاشياء اليها والذي يفتوى في النظر بكونه حقيقة فاعلم  
 حال التلخيص ومما ذكرنا في غيرنا على كونه حقيقة باعتبار حال التلخيص امران احدهما  
 التبادر عن فاعلم ان لا ينبغي الا ترى ان التبادر من الفاظ ضابطية وعلم وتام  
 مع قطع النظر عن الامور الخارجية هو التلخيص المبدء في الجميع الذي يبره بالفا  
 منها زنده واما واستاده وهذا مفهوم عرضي على الذات من غير اعتبار  
 الذات المهيمنة ولا الزمان فيه بوجه من الوجوه على ما سبق بياضه مفصلا هذا مع  
 تأنيبه المبدء في المقام ليست موقوفة على عدم دخول الذات في مفهوم المشتق



كأنه يقوم وبالحكمة لا اشكال في عدم لزوم التصرف في الحقيقة على تقدير تقييد المادة واعتبار  
الاتصاف منه على وجه التقييد وانما هو تصرف في المادة فقط على وجه التقييد لا على وجه  
الجانز بالانصاف فلي هو تقييد مادته بعض في باب الفصول بالنسبة الى الاجزاء وفيها  
لاشكال في الشرط من الشرط ان الشرط ليس له اجزاء حتى يلزم الحد من كون العقد  
يجب بعقد الاجزاء وهذا وصف في العقد مقارن معه غير متاخر عنه بوجه من الوجه نعم قد  
يوجه في بعض المشتقات التصرف في المادة على وجه الجاهل واستعمالها في غير ما وضع له مع كمال  
الحقيقة على ما فيها كما في استعمال الكاتب فبين له ملكة الكتابة والشاعر فبين له ملكة الشعر  
الى غير ذلك من المشتقات المستعملة موادها في الكلمات المعبر قامها بالذات في الاطلاق المشتق  
فانه لا تصرف فيها في الحقيقة انهم اسلافان للفروض استعمال الحقيقة في القام به المبد  
المفلس ثم ان الاطلاق الا ان الابد كالمبد فيها الملكة قد عجز في المادة مع نقاء الحقيقة على  
حالتها وكما في استعمال البناء ونحوه في المفلس بالمرحة اي بين اخذ البناء مثلا شعلا وخرقة  
له وان لم يشغل به في زمان الاطلاق فان التصرف في المشتقات المراد منها ذوات  
للتصرف بالمرح انما هو في المادة باستعمالها في مرحة معناها مع نقاء الحقيقة على حالها بالقرين  
الذي تقدم وكما في استعمال البقال واللابن والنامر ونحوها من المشتقات المأخوذة من  
المواد على خلاف القياس فمن ليس بمزاول مع العقل واللبن والنامر فان التصرف فيها انما هو  
المادة باستعمالها في المرحة الخامسة في ضمن الهيئة المخصوصة وان لم يشغل منها في غيرها  
مع نقاء الحقيقة على حالها وهو المفلس بمزاول مع العقل فان الاتصاف بها امر تام بالذات  
حان الاطلاق وهكذا الكلام في اسماء الاله والكان فان الاطلاق المقراض مثلا على الاتصاف  
بالقرين فعلا انما هو من جهة استعمال المادة في تلبية القرين وسانتها واعدادها له فالتصرف  
في المادة هذا وان شئت توحيح الكلام فانه على ما فيها ان عليه فاستمع لما على عليك متدبرا  
فيه حافظا له فيقول بكون الله ثم ودلالة اولها انه لا ريب في ان مبادي المشتقات  
مختلفة فقد يكون المبد فيها وصفا كالاسود والابيض والاحمر والاصفر ونحو ذلك وقد يكون فعلا مدورا بها يعطى با  
فولا كالمفلس والخمر والنشئ والقابل والشاعر ونحو ذلك وقد يكون فعلا مدورا بها يعطى با  
غير مثل ما رتب وما هو رافع ونحو ذلك وقد لا يعطى الى الغير كالافعال كالملازمة مثل  
قام وقاعد ونضبط ومستلحق ونحو ذلك ويغير عن الجميع بالمال وقد يكون ملكة كالاعداد  
الجميد وقد يكون مرحة وصنعة على انحاء خاصة كالبقال والنامر والحمار والعمار والسا  
تقد يكون باعتبار اخذ نفسه مرحة وصنعة وقد يكون باعتبار اخذ غيره مرحة وصنعة و  
نحو ذلك وقد يجمع في المبد الواحد الوجه الثلاثة او الاثنان منها كالكاتب والنامر  
والعلم والمدرس والشاعر ونحو ذلك حيث يجمع اطلاقا بكل من الاعتبارات الالهية  
فقد يطلق الكاتب مثلا باعتبار المفلس المبد فعلا يكون حالا وقد يطلق باعتبار مرتبة  
الملكه والاعتبار على الفعل وان لم يكن المفلس حاصل بالفعل وقد يطلق باعتبار كون الفعل مرحة  
وصنعة لن ليس وكذا الحال في غير الكاتب ولا اشكال في كون الحقيقة باقية على معانيها  
في جميع الصور غاية الامر ان التصرف في الاتصاف والمفلس بنفس المبد وقد يعبر بملكته

وقد يعبر

وقد يعبر باعتبار اخذ مرحة وصنعة او المرولة في بعضه كما في المشتقات المأخوذة من المراتب حيث  
ان لا يمكن قيام نفس المبد بالذات فيها ولا اخذ نفسه مرحة وصنعة بل الذي يمكن قيامه بالذات  
مزاولة غيره واخذ مرحة وصنعة لاشراؤه ولا ملكه لعدم اعتبارها في العرف بل المعبر هو  
المزاولة الخاصة اي للمزاولة بالبيع وكيف ما كان لا اشكال في عدم التصرف في الحقيقة في  
جميع هذه الصور كما ان لا اشكال في عدم التصرف في المبد انهم اذا امرت المفلس بالحال  
يكون المبد في غير الحال في خواص الالفاظ المذكورة حقيقة او مجازا وقد يكون حقيقة بالوضع  
اظهار في فان المبد بحسب اللغة هو موضوع الحال قلعا الا انه لا يمكن استعمال الالفاظ المذكورة  
في العرف والعادة فيما عرفت من الملكة والمرحة والمزاولة الخاصة فصار اللفظ حقيقة وعبره  
فليس بما بل قد يغير المعنى الاصل في مثل لفظة نامر ولا ين ويطلق وعطارد في هاتين  
الالفاظ المشتقة من المراتب لم يستعمل في معناها الاصلية اصلا لاستحالة قيام المبد  
معناه الا على ما بالذات وقد يبين بكونه مجازا نظر الى منع وصول كونه الاستعمال في غير ما  
له في مرتبة الصبر والتحقيق الفصيل في الالفاظ المذكورة ويظهر وجه الرجوع الى العرف وما  
ذكرنا ملكه بالنسبة الى ما عرفت من المشتقات مجزى في اسم الاله والكان انهم فانه يصح  
اسم الاله كالمفلس مثلا على ما قام به المبد فعلا ويشغل بالقرين فعلا وان لم يكن مفعلا له  
ويصدق ايضا على ما اخذ لا تعاد المبد به في كل وقت واد وان لم يشغل بالمبد فعلا ولا  
اشكال في كونه حقيقة في المعنى الاول بحسب اصل وضع المشتق الا انه لا يعطى اي ان  
يصور به حقيقة في المعنى الثاني بحسب العرف فهو وان كان من التصرف في المادة و  
الهيئة باقية على حالها الا ان التصور به حقيقة في المعنى المذكور وهكذا بين بالنسبة  
الى المكان انهم كالمفلس مثلا فانه يصدق على ما يقوم به المبد بكل من المعنى الا ان التصور به  
حقيقة في المعنى الثاني في العرف وان لم يكن في الظهور مثل اسم الاله وهذا ولكن لا  
اشكال في كونها مجازا على كل تقدير او استعمالا فها ذهب عنه شائبة التصور المبد والاعمال  
الفعل فيه وهذا الاعتبار يدخلان في محل النزاع فانه قد اعتمد الثاني ان بعض الاعلام  
حكى عن بعض ان الخلاف في المشتقات جازع بين في الجواب ايضا وعلى نظر في ذلك  
الذوات التي تقتصف بعض الاوصاف في بعض الاحوال وتختلف التسمية باعتبارها مثل  
كون هند زوجة زيد باعتبار حصول العلاقة بالتمكاح وكون لانا حبرا باعتبار اسكارة  
ونحو ذلك واما غير ذلك من الذوات فلا يصور فيزوال الوصف مع نقاء الذوات  
بوجه الا ان يريد بذلك تغير الصورة النوعية كما اذا وقع الكلب في الحفرة فصارت كالحية  
صارت العذرة نرا ابا اودودا ونحو ذلك ولكنه في غاية السقوط ضرورة عدم صدق  
الكلب والعذرة مع انتفاء الصورة اذ التسمية تدور مدار وجودها ووجودها تابع وبما  
يترجم ذلك في نحو الزوجية والخمر ما يكون التسمية فيه باعتبار ثبوت ماله او وصفه ولكنه  
ليس ليتبين انهم اذ التام عدم الخلاف في كون الجواز حقيقة باعتبار حال المفلس لا حال التلق



والا لزم كون الاطلاق في نحو قولك هذا كان خيرا في الماضي يكون خلا في الحال و  
 ضد كانت زوجة زيد في الماضي هي مطلقة في الحال مجازا وهو يربط بضرورة اللغة  
 والعرف واما احتمال كونها حقيقة باعتبار التلبس في الماضي فبعد جدا ولذا خصوا الزمان  
 في كلامهم بالمشتقات وما قد يرى من نحو قولهم هذه زوجة زيد بعد اطلاعا باننا بل مع  
 تنويها بالغير ونحو ذلك فهي مبنية على ارادة الاخبار عن مجرد تلبسها بالزوجية مع قطع النظر عن  
 بقائها وعدة كما في غير ذلك من الجواهر حيث يقع في العرف ان هذه حقيقة عمره او داره  
 او ان هذا كتاب خالد ونحو ذلك بعد خروجها عن ملك من اضيف اليه وانقلها الى  
 غيره باحد اسبابه فان المراد من امثال تلك الاطلاقات في العرف بيا

حالة الذات في الجملة فليس لهذا الاطلاق دلالة على كون المراد

حقيقة باعتبار التلبس في الماضي هذا آخر ما اردنا

في سلك التحريم يانه والحمد لله اولا واما

وصلى الله على خير خلقه محمد وآله

الطيبين الطاهرين المعصومين

ولفحة الله على اعدائهم

اجوبين من

الان الى

يوم الدين

مكتبة محمد باقر  
 دار الكتب  
 ١٢٠١  
 مكتبة محمد باقر